The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N2, P P.190 -220
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد٢ ٢٠٢١ ص ص ١٩٠-٢٢٠

Analysis of the Impact of bank credit on unemployment in Iraq 2004-2019

*تحليل اثر الائتمان المصرفي على البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤ -٢٠١٩

**أ.م.د باقر كرجي حبيب الجبوري **انتصار عباس حسون

Abstract :

The subject of bank credit is one of the most important topics in economic life in general and banking life in particular, by providing the necessary funds to investors; providing the liquidity that the Iraqi economy needs; The study is based on the financing provided by commercial banks to both local and foreign investors; The importance of the study lies in the banking ability to secure a suitable climate for the employment of manpower. The objective of the study revolves around the extent of the impact of bank credit on the unemployment rate and the jobs performed by bank credit in relation to this variable; The study found the correlation of bank credit with the unemployment rate prepared for the study through the existence of a

*بحث مستل

**جامعة القادسية

الملخص : يعد موضوع الائتمان المصرفي من الموضوعات البالغة الاهمية في الحياة الاقتصادية عامة والحياة المصرفية خاصة من خلال تقديمه التمويلات الضرورية للمستثمرين ؛ وتوفير السيولة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي ؛ وتستند الدراسة الى التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية للمستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء؛ وتكمن اهمية الدراسة في القدرة المصرفية على تامين مناخ مناسب لتشغيل الايدي العاملة ويتمحور هدف الدراسة حول مدى تاثير الائتمان المصرفي على معدل البطالة والوظائف التي يؤديها الائتمان المصرفي بالنسبة لهذا المتغير ؛ وقد توصلت الدراسة الى ارتباط الائتمان المصرفي مع معدل البطالة المعد للدراسة عن طريق وجود علاقة طردية عند فترة الابطاء الثالثة والرابعة ووجود تكامل مشترك بين البطالة والائتمان المصرفي وكذلك وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والبطالة على المدى الطويل . ومن خلال تلك النتائج فقد توصل الباحث الى بعض التوصيات كون البطالة مشكلة كبيرة ومعقدة لذلك فان محاربتها يقع على عاتق جميع المؤسسات التي تتعامل بالنقود مما يجعل المصارف التجارية تساهم في تخفيض معدل البطالة وينبغي على الائتمان المصرفي ان يكون عامل مساعد للحد من البطالة في العراق المتزايدة.

المقدمة : مثل الإئتمان المصرفي دوراً اساسيا في الاقتصاد القومي؛ لإعتباره الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين ؛ كما وتعد وظيفة الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية والاساسية للمصارف التجارية للوصول الى ارباحها ؛ وتحقيق اهدافها الاخرى ؛ كونه المساهم في النصيب الاكبر من الدخل للمصارف التجارية ، فالائتمان المصرفي هو عملية تسويقية لأموال المصارف التي تؤدي الى تحقيق الامان والربحية ؛ من خلال الضمانات والضوابط المتوفرة والقواعد التي تتبعها ادارة المصارف ؛ تتضمن من خلالها عودة الاموال الى المصارف دون خسائر .اما النمو الاقتصادي فيعتبر الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في جميع بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية وان تحقيق النمو الاقتصادي لا يعتبر سهلا ، لان هناك متطلبات اساسية وشروط يجب توفرها للوصول الى الوضع المطلوب ، ومن تلك المتطلبات ؛ هو توفر الموارد المالية اللازمة من مصادر ملائمة لتمويل الاستثمار اما البطالة فتعتبر ظاهرة اقتصادية ؛ ظهرت بشكل ملموس مع تطور الصناعة . ومن هنا بدا الاقتصاديون يهتمون بالعلاقة بين التضخم والبطالة واثر الائتمان عليهما. والوضع الذي يمر به الاقتصاد العراقي انعكس سلبياً على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لذا اصبح من الضروري توفير مناخ ملائم

للجهاز المصرفي لكي يرتقي بواقع عمله اكثر مما كان عليه والعمل بجهد أكبر للمسير نحو اقتصاد السوق وتهيئة الظروف الملائمة ، لعل أهمها توفير الائتمان اللازم لنجاح هذا التحول وقد تبرز أهمية الائتمان المصرفي وقدرته على توفير القروض الى الفرص الاستثمارية في العراق وهذا ما يؤدي الى معالجة البطالة الذي يسعى العراق للوصول اليها ، وقد تناول البحث تحليل دور الائتمان المصرفي في معالجة البطالة خلال فترة الدراسة ، وتنبع اهمية البحث من توجه العراق نحو تفعيل الائتمان المصرفي ليلعب دور فعال في تحقيق فرص عمل جديدة تستوعب الايدي العاملة داخل العراق ، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي : هل للائتمان المصرفي تاثير على البطالة وماهو حجم هذا التاثير؟ وانطلق البحث من فرضية ، ان للائتمان المصرفي دور ليس بالفعال للتاثير على توفير فرص عمل داخل الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول : الائتمان المصرفي ، البطالة مقاربات نظرية

الائتمان المصرفي : يعرف الائتمان المصرفي بانه "التسهيلات التي يمنحها المصرف للمستثمرين من الجمهور او البنوك الاخرى وتحمل تلك التسهيلات من جانب المصرف مخاطرة بعدم تسديد القرض لصالح المصرف من قبل المقترضين في الوقت المحدد" [١]، وعُرف الائتمان المصرفي" بانه امداد بالأموال في اوقات الحاجة اليها مقابل الحصول على قدر من المال في المستقبل غالبا ما يزيد عن الاول معوضا عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتضحية " [٢]، ويعرف بانه" الثقة التي يمنحها المصرف من خلال منح مبلغ محدد من المال ، يستخدمه في عمل محدد ومدة محددة ، يلزم بها الزبون بالسداد وفق الشروط المعتمدة وبالمقابل يحصل المصرف على عائد يسمى الفوائد ويقدم الزبون ضمانات من شانها تضمن للمصرف ارجاع امواله في حال امتناع الزبون عن استرداده"[٣].

مما سبق يمكن تعريفه "بانه مبلغ من المال يتفق عليه ويمنحه المصرف للزبون يتصرف به لغرض محدد من قبل المصرف بموجب الضمانات والشروط الواردة في التصريح بمنح الائتمان خلال مدة بهدف تنمية نشاط الزبون مقابل تعهد الزبون بإرجاع المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه والمصاريف المستحقة.

---

[١] جليلة مصعور ، مسؤلية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري ، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠١٦:ص٢٥

[٢] حسن كريم حمزة ، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، العدد ٣٢ المجلد ٩، ٢٠١٥ ، ص٦٥.

[٣] الشويهدي ، فوزي علي ،نشرة التجارة والتنمية للمصرف الليبي حول الائتمان المصرفي ٢٠٠٣،ص٢٦الصفحة الالكترونية http://www.Bankofcd.com

وهناك ثلاث نظريات تفسر الائتمان المصرفي هي[٤]:

١- نظرية الدخل المتوقع Anticipated Incom theory وضعها العالم HerbertV . prochnow عام 1949 ؛ والتي تبين بان منح الائتمان يعتمد على دراسة مدى جدية المشروع او الاستثمار الممنوح له القرض ؛ ومقدار دخله المتوقع . والقرض ان كان قصير او طويل الاجل ليس ضمانة كافية فقد يكون منح القروض طويلة الاجل للمشروع الذي يتوقع نجاحه افضل من قروض قصيرة الاجل ممنوحة لمشروع يتوقع فشله ، وليس هناك سبب مقنع لبقاء الاعتماد على قروض القطاع التجاري.

٢-نظرية التحويل او التبديل :The Shifiability Theory تبين هذه النظرية بان مركز البنك التجاري يكون مستقرا في حال استطاع ان يحافظ على السيولة التي لديه ؛ عن طريق التحويل ؛ او تبديل ما يوجد لديه من اوراق مالية او اعادة خصم الاوراق التجارية . وتعتبر هذه النظرية في منظورها ؛ ان البنك التجاري لا يجب ان يهمل توظيف الاصول ، عن طريق التوسع في الاقراض والاستثمارات في السوق المفتوحة ، وتحفيز وتنويع محفظة الاوراق المالية لديه ، دون الخوف من ان تزحزح مركزه المالي ، في حال عودة المودعين لسحب ودائعهم . وتعتبر هذه النظرية تطورا ملحوظا في الفكر المصرفي ليعكس تطور الحياة الاقتصادية وخاصة في المشاريع الصغيرة .

٣-نظرية ادارة المطلوبات والموجودات :Liability Management Theory

تعتمد هذه النظرية بجانب الموجودات ، الذي يكون تأثيرها في توفير السيولة واستمرارها في المصرف ؛ وكذلك تهتم بالمطلوبات التي تعتبر المصدر الرئيسي ، وان هذه النظرية تقوم بتحديد حاجة البنك للسيولة وتبيانها ؛ وذلك لرغبة البنك في توفير السيولة للراغبين بالقروض المختلفة لتحقيق الارباح . وان ادارة المطلوبات هي طريقة لضمان السيولة الكافية ؛ عن طريق تحويل الموجودات من سيولة الى سيولة سريعة التحويل عند الحاجة ؛ اما الموجودات يتم تحويلها الى نقد بسرعة كبيرة دون اية خسائر مثل(ادوات سوق النقد والالتزامات قصيرة الاجل واذونات الخزينة)فالمصارف التجارية لها القابلية على توفير السيولة في جانب المطلوبات حسب ما بينته واكدته هذه النظرية ؛ وكذلك جانب الموجودات ؛ اما زيادة ارباح المصارف التجارية عن طريق ابتكار انواع جديدة من الودائع ، مثل شهادات الايداع ؛ وهي شهادات غير شخصية يمكن تداولها ، ويستطيع حاملها التصرف بها كيفما يشاء ؛ اما شهادات الايداع التي لا يمكن تداولها تكون شخصية ، تصدر من خلال اتفاق بين الزبون والمصرف وتحدد معدل فائدتها وموعد الاستحقاق ؛ وانواع اخرى من ودائع السحب المتداولة وودائع سوق النقد وجميع هذه الودائع تساهم في زيادة حصيلة المصرف من الارباح المالية .

---

[٤] عبد الحسين جليل الغالبي كاظم سعد الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، النجف ، كانون الثاني ،٢٠١٦:ص١٦

البطالة واهم انواعها واسبابها من وجهة نظر المدارس الاقتصادية الفكرية

١ – تعريف البطالة :تعتبر من الظواهر المركبة ؛ لان لها ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية والكثير من الابعاد الاخرى ؛ ويعتبر البعد الاجتماعي اقوى تأثيراً على الاقتصاد المحلي ، والكثير من الدول المتقدمة والنامية يوجد فيها بطالة لكن يوجد اختلاف في نسبتها من دولة الى اخرى ؛ فتكون نسبة البطالة مرتفعة في حالة حدوث الازمات الاقتصادية والركود الاقتصادي ؛ وتنخفض في حالة الاستقرار الاقتصادي والرواج الاقتصادي ، فالبطالة تستخدم كمعيار لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي ؛ حيث يركز احياناً على خلق فرص عمل للافراد وبشكل كبير اكثر من الاهتمام بتحقيق النمو الاقتصادي ؛ لان توفير فرص العمل المنتج يعد من اهم المصادر التي تأمن الدخل الذي يؤدي الى التقدم الاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع[٥] . وان معظم الافراد ينظرون الى ظاهرة البطالة بعدم توفر وظائف للافراد بالاعتماد على المقولة (الناس ليس لديهم وظيفة). وان مفهوم البطالة اكثر تعقيدا بكثير ؛ لانه يعد من اهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد وان تخفيض نسبة البطالة هدفا مهما في جميع دول ؛ لان للعمالة اثر كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على السواء ، وقد تعددت مفاهيم البطالة بسبب القصور في تحقيق الغاية من العمل في المجتمعات لذا نقدم بعض التعاريف للبطالة منها:

١-هي عدد من الاشخاص القادرين على العمل ، ولايعملون مع انهم يبحثون عن عمل بشكل جدي ؛ او هي الفرق بين كمية العمل المعروض مع كمية العمل المأجورة [٦]،

٢-وقد عرفه المكتب الدولي للعمل BIT في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 لاحصاءات العمل حيث إعتبر الفرد الذي تتوفر فيه شروط ومعايير معينة يسمى عاطلا ومن هذه الشروط هي : الشرط الاول هو متاح للعمل لكي يوصف الفرد بالعاطل ان يكون متاحا للعمل وقادرا ومستعدا للعمل اذا توفر له فرصة خلال فترة البحث . الشرط الثاني ان يكون بدون عمل اي انعدام تام للعمل . الشرط الثالث هو ان يبحث عن العمل اي الفرد الذي اتخذ خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة .

$$\text{معدل البطالة} = \left(\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}\right) \times 100$$

[٥] عبد الرحمن يسرى احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٣:ص ١٧

[٦] محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، اقتصاديات العمل ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ :ص١٠٦-١٤١

٣-البطالة هو عدم استخدام عنصر من عناصر الانتاج (العمل) مثل عدم استخدام الارض الصالحة للزراعة بسبب قلة العمالة واكتناز النقود يعد سبباً بارزا في زيادة نسبة البطالة مع وجود فرصة لتوظيف الاموال المكتنزة ؛

٤-عرفت البطالة بانها تعطيل جبري للقوى العاملة في مجتمع ما التي تعتبر جزء اساسي مع توفر رغبة وقدرة على العمل للذين هم في سن العمل ، ويعتبر معدل البطالة مؤشر واسع للتعرف على سوق العمل ؛ ولكي تسهل المقارنة بين معدلات البطالة مع مرور الزمن في مختلف البلدان فقد عملت منظمة العمل الدولية منذ عام 1954 مبادئ توجه بتصنيف الافراد في سوق العمل ؛ وقد اعتمد الكثير من الدول النامية هذه التوصيات[٧].

٢ - انواع البطالة :

أ- البطالة الدورية : يتأثر النشاط الاقتصادي ومتغيراته ؛ خاصة الاقتصاد الرأسمالي ؛ بفترات هبوط وصعود تتراوح مدتها بين ثلاث وعشر سنين ؛ تعرف بمصطلح الدورة الاقتصادية business cycle ؛ تعرف بخاصية التكرار والدورية ؛ اي البطالة الدورية التي تتأثر بالوضع الذي يتجه فيه النشاط الاقتصادي ؛ فان الطلب على السلع والخدمات خلال مدة الركود ينخفض بسبب تقليل عدد العمال من قبل اصحاب العمل ويكون عرض العمل اكبر من الطلب وان هذا النوع يختفي مع انتعاش الاقتصاد في الغالب [٨]

ب- البطالة الاحتكاكية : هي البطالة التي تحدث بسبب تقلبات مستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة نتيجة نقص معلومات الباحثين عن العمل عن اصحاب العمل الذين تتوفر لديهم فرص العمل ؛ وحينما ينتقل العامل الى منطقة اخرى او يغير مهنته الى مهنة اخرى . اي ان المشكلة الاساسية في هذا النوع من البطالة ان العمال الذين يبحثون عن العمل واصحاب العمل الذين لديهم فرص عمل يبحث كل واحد منهم عن الاخر عن طريق الصحف والاتصالات المباشرة ومكاتب التوظيف ، وان نقص المعلومات يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض وافتقاد حلقة الوصل بينهما[٩]

---

[٧] البراوي ، راشد ،الموسوعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت الطبعة الاولى ١٩٧١ : ص ٩٤

[٨] الرفاعي ، خالد واصف الوزني ، احمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٩ ،٢٦٥.

[٩] رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكوي ١٩٧٨ :ص٢٦ .

ت- البطالة الهيكلية :هي تعطيل اجزاء من القوة العاملة ؛ بسبب التطورات التي تؤدي الى اختلاف احتياجات هيكل الاقتصاد القومي من طبيعة ونوع العمالة المتوفرة مما يتشابه هذا النوع من البطالة بالبطالة الاحتكاكية ؛ نتيجة تطور وسائل الانتاج الذي يؤدي الى الاستغناء عن جزء من القوة العاملة ؛ والفرق بين النوعين هو ان البطالة الاحتكاكية مؤقتة ؛ اما البطالة الهيكلية فيكون الامر مختلف لانه يوجد شريحة من الموظفين مع مؤهلاتهم وامكاناتهم لم تعد مناسبة في المجتمع بسبب التغيير في الهيكل الاقتصادي مما يجعل تعطيلهم طويل الاجل.

ث- البطالة الاجبارية : هي اجبار العامل على تعطيله رغم رغبته في العمل وقدرته وقابليته على العمل في مستوى الاجر السائد ؛ وينتشر هذا النوع من البطالة في مرحلة الكساد فيطرد العامل او يسرح قسرا ؛ وتظهر نتيجة الضعف في تنظيم سوق العمل وعدم احاطة الافراد بمجالات العمل الموجود فعلا ؛ واما لعدم كفاية مجالات العمل بمستوى الاجر الذي يوفر للفرد مستلزمات المعيشة الضرورية ؛ واحيانا يظهر هذا النوع اذا تعرض العامل للاصابة في عمله يفقده القدرة على العمل مرة اخرى .

٣ - اسباب البطالة من وجهة نظر المدارس الاقتصادية الفكرية

أ-المدرسة الكلاسيكية:اخذت ظاهرة البطالة حيزا كبيرا لاعتبارها اكثر المشكلات اثارة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية . وانصب تحليلهم لهذه المشكلة للاجل الطويل ، وربطوا البطالة بالمشكلة السكانية ؛ وتراكم رأس المال ؛ وكذلك النمو الاقتصادي ؛ والطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ؛ وجمود الاجور وقصور سوق العمل ؛ وافترضوا عدم حدوث بطالة في نطاق واسع في حالة التوازن الاقتصادي ؛ الذي يعتبر تشغيل كامل لقوة العمل ؛ وان الطلب الكلي يتساوى دائما مع عرض الكلي للسلع والخدمات ؛ وان الادخار يتساوى دائما مع الاستثمار نتيجة المرونة التامة في تغييرات اسعار الفائدة ، ووجود فرص لانهائية للاستثمار ؛ ومن خلال ذلك فقد بينت معالجة البطالة عن طريق تخفيض الاجور اي انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة الارباح ، مما يؤدي الى خلق الحافز على زيادة الانتاج ، ومما يزيد الطلب على الايدي العاملة الى ان تختفي البطالة .وافترضوا استخدام مرونة تغيير الاجور واستجابتها لمقتضيات الطلب والعرض يتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في تحديد مستوى الاجور ايمانا بقدرة السوق على تحقيق التوازن المستمر من خلال التشغيل الكامل لقوة العمل

ب - النظرية النيوكلاسيكية : يركز الفكر النيوكلاسيكي على حرية الاقتصاد ؛ وسيادة التشغيل الكامل حسب ماجاء به قانون ساي للاسواق ؛ اي كل كل منتج جديد يخلق بذاته قوة شرائية توفر سوقا او منفذا ، اي ان الانتاج الجديد يتطلب ايدي عاملة وموارد ، مما ينتج عنه زيادة في الدخل تزيد من حجم الطلب الكلي ، اي ان العرض يخلق الطلب المقابل له ، ويحدث التوازن بتحقيق التشغيل الكامل والتوازن العام في سوق العمل والسلع والخدمات هي الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية واهم فرضياتها هي :

مرونة حركة الاسعار في السوقين هي التي تعدل اليا التوازن والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج . ان سوق العمل في حالة منافسة تامة وحرية تامة في الانتقال داخل وخارج السوق . دالة الطلب وعرض العمل مرتبطان بالاجر الحقيقي . تجانس عنصر العمل اي ان عرض العمل يكون متساويا بين الافراد . ارتفاع الاجور مقارنة بالانتاجية الحدية للعمل . فالمساومة بين ارباب العمل لتحديد الاجر الحقيقي عن طريق الاجر الاسمي لذا فان العمال هم من يحدد اجورهم الحقيقية ، وكل بطالة عند هذ الاجر تكون ارادية ووجود البطالة في هذا الفكر واستمراريتها تنطبق على البطالة الاختيارية اي لامجال لحدوث البطالة الاجبارية فكل شخص يرغب بالعمل عند مستوى الاجر التوازني يمكن الحصول عليه . [١٠]

ت - المدرسة الكينزية : ترى المدرسة الكينزية بان البطالة لاتتناقض مع التوازن ؛ اي يمكن ان يتحقق التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي ويرافق التوازن وجود بطالة في القوى العاملة ، قد تكون هذه البطالة عارمة لكن يمكن للدولة احتواء تلك البطالة ؛ من خلال سياستها الهيكلية في السياسة المالية التوسعية ؛ عن طريق الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية ؛ اي مضاعف الانفاق ومضاعف الضرائب في المخرجات من زيادة الانتاج ووجود فرص للعمل . فتكون العلاقة عكسية بين الانفاق العام والبطالة ؛ فكلما زادت نفقات الحكومة كلما زادت فرص العمل الاضافية ؛ مما يقلل عدد العاطلين وانخفض معدل البطالة وتعتبر البطالة لدى كينز بطالة اجبارية لا بطالة اختيارية .[١١]

ث - النظرية النقدية: بعد ظهور الازمة الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي في فترة السبعينات من القرن الماضي ؛ حصلت عدة تغييرات في الفكر الاقتصادي التي ادت الى عجز النظرية الكينزية من تفسير الواقع الذي انتجته أزمة الركود التضخمي مما ادى الى ظهور الفكر الجديد للمدرسة النقدية ؛ واوضحت ان معدل البطالة الطبيعي يتغير من فترة الى اخرى وان اي تجاوز لهذا المعدل للوصول الى الاستخدام الكامل ؛ سيؤدي الى التضخم وعدم الاستقرار ؛ كما بين فريدمان بان اي فترة من الفترات التي يوجد فيها مستوى بطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الاجور الحقيقية السائدة . وان ما نلاحظه تعارض افكار هذه المدرسة مع المدارس الفكرية الاخرى بما يخص التشغيل الكامل الذي يؤكد على الوصول اليه المدرستان لاستغلال كافة الموارد الاقتصادية ؛ كما ويرى فريدمان ان السياسات

---

[١٠] بن عاشور ليلى ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة ٢٠٠٩:ص٨-٩

[١١] ساموسلسن،بول،هاوس واخرون ،الاقتصاد ، ترجمة هشام عبدالله ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، مطبعة اهلية ٢٠٠١، :ص٦٠٠ .

المالية التوسعية تكلف خزينة الدولة تكاليف كبيرة مما يسبب عجز الموازنة العامة ومايؤدي ذلك الى المشاكل الاقتصادية التي يسببها الدين العام [١٢]

اثر الائتمان المصرفي على البطالة : اهمية الائتمان المصرفي تتمثل في خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وزيادة قوتها الشرائية للافراد مما يرفع المستوى المعاشي عن طريق التوسع في الانشطة الاقتصادية وزيادة الدخل القومي . وهذا يخفض من حجم البطالة حيث ان التسهيلات المالية تساهم في زيادة العرض النقدي لدى الجمهور وان العلاقة بين عرض النقد والبطالة علاقة عكسية لذا فان اثر الائتمان المصرفي على البطالة يعتمد على حجم وقدرة الائتمان على تنمية المجتمع . وهناك علاقة كبيرة بين معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة وان السياسة الموجهة لتخفيض معدل البطالة تبدأ بافتراض ان البطالة ترتبط بالنمو ارتباط مباشر فبأي زيادة بمعدل النمو لابد ان تتناسب مع انخفاض نسبة البطالة ونبين العلاقة لمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي [٤] ارتفاع نسبة التشغيل وارتفاع معدل النمو يؤدي الى انخفاض نسبة البطالة . وتحديدا نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يعتمد على السياسة النقدية المعتمدة [١٣]، حيث ان كينز اعتمد على سياسة الانعاش عن طريق الطلب في تحليله واعتمده العديد من الاقتصاديين بانطلاقهم من اعتبار ان البطالة سوف تنخفض تلقائيا بارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، اما في الاتجاه الاخر فانه يعتمد على العرض من خلال دعم الربحية والمردودية للمشاريع [١٤] . وقد درست العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي بشكل تجريبي في الدول الاقتصادية اعتمادا على قانون (okun) الذي سمي بهذا الاسم نسبة الى العالم (okun) اوضح فيه دراسة اجراها في عام 1962 العلاقة بين التغييرات بمعدلات البطالة والنمو الحقيقي ويعتبر هذا القانون بمثابة الحجر الاساس في الاقتصاد الكلي عن طريق استخدامه العلمي للعلاقة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الاجمالي وقدم العالم (okun) هذه العلاقة بدراسته التي اصبحت مرتبطة باسمه وقد طبق دراسته في الولايات المتحدة الامريكية وبين بان هناك علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغيير في نمو الناتج المحلي الاجمالي ونسبة التغيير في معدل البطالة لذلك فان الائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم في ايجاد المشروعات المتوسطة والصغيرة التي توفر فرص عمل للعاطلين ودعمهم وان للائتمان المصرفي ابعادا كثيرة فمنه من يؤثر في البطالة وفيه من لايؤثر على البطالة فالقروض التي تمنح لغرض التوسع في الاستثمارات القائمة قد تكون باتجاه الكثافة الراسمالية كما في عملية الاحلال والاستبدال فانه لايحقق

---

[١٢] روابح،عبد الباقي ، البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة ١العدد ٢٠١٢،٣٧:ص٢٤٥.

[١٣] ساملسون ، بول ،هاوس ، وليام نورد ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبدالله ، الطبعة الاولى عمان الاردن مطبعة اهلية ٢٠٠١:ص٦٢٠

[١٤] (الوزني ، خالد واصف واخرون ، مصدر سابق ١٩٩٩:ص ،٣٨)

اثر في البطالة لكن قد تتحقق بالاستثمارات الجديدة فانها لايمكن انشاؤها دون وجود عنصر العمل لذا فمن هذه الناحية يمكن ان تظهر اثار الائتمان المصرفي على البطالة بتشغيل العمالة الجديدة في تلك المشروعات مما يقلل معدل البطالة في المجتمع ففي حال انخفاض نسبة البطالة بنسبة 1% فانه يعود لارتفاع الناتج المحلي الحقيقي الى نسبة 3% والعكس بالعكس وان حدوث هذه الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يحقق زيادة في التشغيل .وكذلك الانتاجية تزداد عند ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ويكون هذا الارتفاع مقترن بارتفاع اقل تناسب مع عوامل الانتاج[١٥] ، واي تغيير في الانتاج والعمل سوف يؤثر على الانتاجية بصورة كبيرة وعميقة لان نمو الانتاجية احيانا يزيد من الدخل ويخفض من تكاليف الانتاج ويزيد من عوائد الاستثمار التي تتحول بعضها الى دخول لاصحاب المشاريع والبعض الاخر يتحول الى اجور اعلى ويمكن ان ينمو الاستهلاك وتنخفض الاسعار وتنمو العمالة ، واحيانا قد تؤثر الانتاجية في العمالة من خلال التطور التكنلوجي وتراكم رأس المال للمستثمرين وتحسين نوعية العمالة التي تهدف الى نمو الانتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل ، لكن عادة ماتحصل بعض التغييرات الهيكلية في الاقتصاد التي تصاحب النمو الاقتصادي تؤدي الى انخفاض التشغيل مما يؤدي الى توفير فرص عمل جديدة بسبب التوسيع الذي حصل في القطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى استجابة الاقتصاد الى هذا التغيير ، والعمالة لها تكاليف لانها من غير الممكن تجاهل هذه العمالة لانها تكون محور السياسة في هذا الجانب .

المبحث الثاني : الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٩)

تطور الائتمان المصرفي للمدة 2004-2019 يمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2004-2019 من خلال ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي ، حيث شهدت هذه الفترة تغييرا جذريا في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية حيث تمنح المصارف التجارية الائتمان النقدي باعتباره قليل المخاطرة وكذلك لتقليل اثر الظروف السياسية والاقتصادية الغير مستقرة في العراق ، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان (قصير الاجل) لان المصارف لاترغب في منح الائتمان لاغراض استثمارية تستمر لمدة طويلة مما تتعرض للمخاطر الائتمانية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الاخرى . ويمكن معرفة التطور الذي حصل في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة 2004-2019 .جدول (١)

[١٥] (منظمة العمل العربية ، سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية ، مكتب العمل الدولي ،٢٠٠٣، ٣٤)

الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2019).

السنة	الحكومة المركزية	الاهمية النسبية %	المؤسسات العامة	الاهمية النسبية %	القطاع الخاص	الاهمية النسبية %	اجمالي الائتمان المصرفي
2004	14	1.70	188	22.82	622	75.49	824
2005	136	7.92	631	36.75	950	55.33	1.717
2006	24	9.1	759	20.4	1.881	70.5	2.664
2007	16	0.46	1.055	30.6	2.388	69	3.459
2008	34	0.7	575	12.6	3.978	86.7	4.587
2009	399	7	645	11.4	4.646	81.6	5.690
2010	2.308	19.6	886	7.7	8.527	72.7	11.721
2011	7.350	36.1	1.638	8	11.356	55.9	20.344
2012	7.668	26.9	6.120	21.6	14.650	51.5	28.438
2013	6.378	21.2	6.627	22.3	16.947	56.5	29.952
2014	8.368	24.5	8.010	23.5	17.745	52	34.123
2015	10.880	29.6	7.802	19.5	18.070	50.5	36.752
2016	11.616	31.2	7.383	20	18.181	48.8	37.180
2017	11.279	29.7	7.221	19.1	19.452	51.2	37.952
2018	15.595	40.52	2.675	6.95	20.216	52.53	38.486
2019	18.4	43.7	2.7	6.3	21.0	50	42.1

الجدول من عمل الباحثة .بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، بغداد ،للسنوات السابقة ، سنوات متفرقة .

يبين الجدول أعلاه اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التي تعمل في العراق لكلا القطاعين العام والخاص حيث بلغ اجمالي الائتمان في سنة 2004 مقدار(824) مليون دينار ، وقد

بلغت حصة الحكومة المركزية مقدار (14) مليار ويقصد بالحكومة المركزية هي جميع الإدارات التي تشكل مركزية بالضرورة الى حد ما ، وكذلك حصة القطاع الخاص (622) مليون دينار عراقي ، وحصة المؤسسات العامة مقدار (188) مليون دينار ويقصد بالمؤسسات العامة هي المؤسسات المستقلة ليس للدولة الحق في التدخل فيها ويمكنها الاحتفاظ بارباحها ،وقد استمر الائتمان بالزيادة الممنوحة للقطاعات الأخرى حيث بلغ مقداره (1717) مليون دينار سنة (2005) بنسبة معدل نمو قدرها 108% نتيجة تقديم المصارف قروض استهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين [١٦] . واستمر ذلك لسنة 2006 فقد بلغ (2664) مليون وبمعدل نمو سنوي 55% ، وبلغت نسبة مساهمة الائتمان الذي قدم للقطاع الخاص 70% ما يساوي (1.881) مليون دينار و يأتي بعدها الائتمان المقدم للمؤسسات العامة والحكومة المركزية بمقدار (28.49% و0.90%) بالتوالي وفي سنة 2007 استمر بالارتفاع ليبلغ (3.459) مليون دينار ومعدل نمو سنوي (29.84%) وفي عام 2008 سجل الرصيد الائتماني من كافة المصارف التجارية في العراق لجميع القطاعات ماعدا الائتمان المقدم للمؤسسات العامة ارتفاع ملحوظا بلغ (4.587) مليون دينار ومعدل سنوي 32.61% اما المؤسسات العامة فقد انخفض ائتمانها الى 575 مليون دينار عراقي فاصبحت نسبته 12.54% من اجمالي الائتمان المقدم من المصارف التجارية مقارنة بعام 2007 نتيجة صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد وذهبت الحصة الكبيرة للقطاع الخاص لانه سجل ائتمانه بقيمة (3978)مليون دينار واهمية نسبية مقدارها 86.72% واستمر بالازدياد حتى وصل في عام 2010 بمعدل نمو 105.99% وتعتبر اكبر نسبة وصل اليها الائتمان خلال المدة الدراسة من 2004-2019 وتشير البيانات السابقة في جدول رقم (١) ان نصيب القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المقدم له يعتبر مرتبة أولى من بين القطاعات المختلفة وقد ارتفع اجمالي الائتمان للقطاع الخاص سنة 2009 من 4.646 مليون الى 8.527 مليار دينار نهاية عام 2010 بمعدل نمو 83% واهمية نسبية 72.75% من اجمالي الائتمان النقدي حيث خصص الائتمان للافراد أي القطاع الخاص بنسبة 86% وما تبقى لقطاع الشركات أي 14% [١٧] (التقرير الاقتصادي للجهاز المركزي للاحصاء ،٢٠١٠،ص٢٨) ، يعود يعود سببه الى ضعف الضمانات المقدمة مقابل منح الائتمان وهو امر ناجم نتيجة تاثير مخاطر السوق النظامية .اما في عام 2011 فقد شهد حجم الائتمان الممنوح للحكومة المركزية بالرغم من ارتفاعه الا انه اقل من حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وقطاع المؤسسات العامة حيث ارتفع معدل الائتمان المقدم من قبل المصارف التجارية للحكومة المركزية من (2.308) مليون في سنة 2010 الى(7.350 مليون) دينار في سنة 2011 بنسبة 36% من اجمالي الائتمان وفي سنة 2012 فقد سجل زيادة في الائتمان المقدم للمؤسسات العامة حوالي 4.482 مليون دينار يفوق حجم الائتمان المقدم

[١٦] البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي،٢٠٠٥،ص٧)

[١٧] البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ، الجهاز المركزي للاحصاء ،٢٠١٠:ص٢٨

للحكومة المركزية والقطاع الخاص الا ان القطاع الخاص لديه رصيد تراكمي في حجم الائتمان مقارنة بالقطاعات الأخرى واستمرت المصارف التجارية بمنح الائتمان للقطاعات المختلفة خلال سنة 2013-2014 نتيجة تخفيض سعر الفائدة الى 6% باعتبارها جزء من سياسته النقدية وهدفها من خلال ذلك تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تخفيض كلفة الأموال على المصارف مما يشجعها على تقديم التمويل للنشاط الاقتصادي . وقد شهدا عامي 2013-2014 ارتفاع في رصيد الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية حيث بلغ بمقدار(34.123) مليون دينار وبنسبة نمو(13.93%) لجميع القطاعات مسجل ارتفاع مقداره (4.171) مليون دينار نتيجة زيادة الائتمان الممنوح لكافة القطاعات ولاسيما المقدم للحكومة المركزية التي بلغت نسبة نسبة الائتمان الممنوح لها (24.52%) من اجمالي الائتمان حيث احتلت المرتبة الأولى وتاتي بعدها المؤسسات العامة من حيث مقدار الائتمان الممنوح لها حيث بلغت (8.10) مليون دينار عراقي وبمساهمة مقدارها (23.47%) اما القطاع الخاص فقد بلغ المرتبة الثالثة حيث ارتفع الى (17.745) مليون دينار بزيادة بلغت (4.7%) عن عام 2013 ويعد هذا الارتفاع مؤشرا مهما لزيادة العرض والطلب في الائتمان ودوره في زيادة توظيف الودائع للمصارف التجارية المانحة للائتمان في مختلف القطاعات وضمان سيولتها . اما في السنوات (2015-2016-2017) فقد شهد المجال الاقراضي للمصارف توسع قليل في حجم الائتمان بسبب الظروف الأمنية الغير مستقرة في تلك الفترة وانحسار النشاط الخاص نتيجة سيطرة عناصر داعش الإرهابي على عدد من المحافظات في العراق حيث كان الارتفاع في منح الائتمان النقدي خلال الأعوام الثلاثة مقداره (3.829) مليون دينار ونسبة نمو 2.08% حتى وصل الى مقدار(37.952)مليون دينار مقارنة بسنة 2017 الذي سجل فيها اجمالي الائتمان بمقدار (34.123)مليون دينار للحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص ، وفي عام 2018 احتل القطاع الخاص المرتبة الأعلى من حيث نسبة المساهمة للحصول على الائتمان النقدي المقدم في العراق من قبل المصارف التجارية التي تبلغ (52%)معدل نموه (3.9%) والائتمان الممنوح للحكومة المركزية احتل المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (40.50%) من الرصيد الممنوح اما الائتمان الممنوح للقطاعات العامة فقد انخفض الى مقدار (2.675)مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (6.95%) من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة انخفاض فقرتي رصيد الأوراق التجارية المخصومة والديون المتاخرة السداد بنسبة بلغت (69.7-%-15-%) على التوالي وبمساهمة بلغت (0.2%) و(9.9%) من اجمالي رصيد الائتمان الممنوح . اما في سنة 2019 فقد ارتفع رصيد الائتمان الممنوح الى القطاع الخاص بنسبة (4.1%) محتلا المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة البالغة (50%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح كما ارتفع رصيد الائتمان النقدي الممنوح للحكومة المركزية لهذا العام بنسبة(17.7%) مقارنة بعام 2018 مما احتل المرتبة الثانية من خلال نسبة مساهمته البالغة (43.7%) من رصيد الائتمان النقدي الممنوح وبالمقابل انخفض رصيد الائتمان

النقدي الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة (0.8-%) عن عام 2018 وبنسبة مساهمة بلغت (6.3%) من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح ، من خلال الجدول (١) فقد تبين بان القطاع الخاص قد استحوذ على اكثر من نصف اجمالي الائتمان النقدي الممنوح بنسبة مساهمة مقدارها (52.53%) مما يدل ذلك على قابلية المصارف على تلبية حاجات القطاع الخاص من الائتمان المصرفي الممنوح .

تحليل واقع البطالة في العراق للمدة 2004-2019:يعتبر عنصر العمل هو العنصر الأساس لخلق المنافع الاقتصادية والتي تساهم في رقي مستوى المعيشة للفرد والمجتمع وهي وسيلة لكي تحقق التنمية هدفها وان اهم مصدر لهذه القوة السكان الذي يتناسب نسبة السكان النشيطون تناسبا طرديا مع معدل نمو السكان أي كلما زاد نمو السكان ارتفعت نسبة السكان النشيطون اقتصاديا [١٨] ، وقد اتسم الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة بانعدام الامن والاستقرار وما رافقه من اختلالات هيكلية في المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع اعداد الموجودين في سوق العمل مع عدم توفر فرص عمل لهم نتيجة توقف العديد من المشاريع الخدمية والصناعية للقطاعين الخاص والعام التي كانت تستوعب العديد من العاطلين مما أدى الى انتشار البطالة وارتفعت بوضوح واستمرت الى يومنا هذا للكثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعتبر مشكلة البطالة من ابرز التحديات التي تتعرض لمسيرة النمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لهذه المشكلة من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، يتحدد معدل البطالة بجانبي الطلب والعرض من خلال التمييز بين مرحلتين مهمتين في الاقتصاد العراقي المتمثلة بمرحلة الوفرة النفطية التي صاحبها فائض بالموازنة العامة والمرحلة الثانية تعبر عن الازمة النفطية مما ساهمت بتعميق الاتجاه الركودي الأسباب التالية: [١٩]

١- توقف اغلب منشآت القطاع العام وكذلك انخفاض كبير في القدرات الإنتاجية لبعض منها .

٢- عدم وجود استقرار سياسي وامني .

٣-تركز برامج الدولة على التحول الى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتلكؤها .

٤-عدم قدرة القطاع الخاص على اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف راس المال وهروب الكثير منه الى الخارج .

٥- الفساد الإداري والمالي المتفشي في مؤسسات الدولة .

[١٨] مي حمودي عبدالله الشمري ، واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠١٣ وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، المنصور ، عدد سبعة وثلاثون .٢٠١٣:ص٦٩

[١٩] الربيعي ، فلاح خلف ، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٢٥٤ سوريا ٢٠٠٨:ص٣٦

٦-تركز راس المال في ايدي فئة قليلة من المواطنين واغلبهم يفضلون الاستثمار في الخارج .

٧-الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من خلال دول الجوار أدت الى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات المحلية .

٨-عدم وجود ارادة وطنية حقيقية بين افراد المجتمع العراقي .

اما جانب العرض فان النمو السكاني المتزايد في العراق والذي يعتبر من اعلى البلدان خصوبة ، المتمثل في ارتفاع النمو السكاني السنوي والذي تجاوز 3% هو مصدر رئيسي لزيادة عرض العمل ، اذ يجب ان يكون هناك شرط تعيين مستوى امثل من السكان وله علاقة قوية جدا باقتصاديات الحجم . واعتبرت البطالة من التحديات الخطيرة وان خطرها اجتماعي اكثر مما يكون اقتصادي وتزداد نسبة البطالة في الاقتصادات الأقل نموا منها الدول العربية كافة والعراق خاصة نتيجة خلل في هيكلة الاقتصاد العراقي. ويتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي لهيمنة القطاع النفطي على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فعوائده من العملة الصعبة تزيد على 95% من عوائد الصادرات ، ويعاني الاقتصاد من ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية ، وانحصار مصادر الاستثمار ، وسيطرة المدخلات الإنتاجية المستوردة مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات ، منها تحدي مشكلة البطالة التي ازدادت تعقيدا بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ والجدول (٢) يوضح تطور مؤشرات البطالة في العراق.

الجدول (٢) اجمالي معدلات البطالة والزيادة السكانية في العراق 2004-2019

السنوات	معدل البطالة %	النمو السكاني (الف نسمة)
2004	26.8	27139
2005	17.97	27963
2006	17.5	28810
2007	11.70	29682
2008	15.34	31895
2009	15.1	31664
2010	15	32490

2011	12.2	33338
2012	11.92	34208
2013	16	35096
2014	10.95	36005
2015	15	36934
2016	10.82	37202
2017	10.90	38274
2018	22.6	38112
2019	13.8	39127

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

تم احتساب معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / عدد القوة العاملة *١٠٠ يتضح من خلال الجدول ادناه ارتفاع معدل البطالة في عام 2004 الى (26.8%)وتعتبر نسبة كبيرة لما شهده العراق في هذه الفترة تغيرا في النظام الاقتصادي نتيجة اتخاذ القرارات من قبل سلطة الائتلاف بحل العديد من المؤسسات الحكومية والأمنية والعديد من الوزارات وهذا التغيير لم يحد من ظاهرة البطالة لان هذه الفترة اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتزايد عمليات التخريب والإرهاب والتي استهدفت البنى التحتية للدولة ومؤسسات المال العام وخاصة المؤسسات الصناعية التي توقفت عن انتاجها والتي يبلغ عددها 192 شركة صناعية حكومية والتي كانت تستوعب (500 الف عامل) وكذلك لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وشحت الوقود دور كبير في شل حركة الحياة الاقتصادية لكثير من المعامل والمصانع الإنتاجية للقطاع الخاص وعدم قدرة تكاليف الإنتاج على منافسة السلع المستوردة التي تدخل العراق بعد فتح المعابر الحدودية بعد عام 2003 التي أدت الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين ؛ مما أدى الى تصاعد حدة هذه المشكلة . وقد انخفضت في السنوات اللاحقة بشكل بطيء وتدريجي نتيجة استيعابهم في العمل للأجهزة الأمنية وتبنت الدولة برنامج لتوفير القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة التي تدر الدخل وتحويل عدد من العاطلين الى منتجين لتحسين مستواهم المعاشي وكذلك فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني الذي عزز فرص التشغيل وتدريب العاطلين على الكثير من المهن المطلوبة في سوق العمل اما في عام 2005 وصلت نسبة البطالة الى 17.97% لكلا

الجنسين أي نسبة منخفضة ليس بسبب استخدام برامج خاصة بخفض مستوى البطالة او تبديل سوق العمل وانما الى تبديل آليات جمع البيانات الخاصة بالبطالة ؛ الأساس في مسح التشغيل والبطالة بما يتناسب مع معايير منظمة العمل الدولية أي صنف الشخص الذي عمل بأجر لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع يعتبر غير عاطل عن العمل .اما في عام 2006 كانت النسبة مستقرة نوعا ما ؛ حتى وصلت عام 2008 الى (15.34%) من مجموع السكان النشيطين فضلا عن العمالة الناقصة والتي تعبر عنها منظمة العمل بانهم العمال الذين لديهم عمل ويرغبون بالحصول على عمل إضافي اخر وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة حيث تشير بيانات مسح البطالة للاعوام 2003-2004-2005 الى ان نسب البطالة الناقصة هي 23.5%-531.0-30.3 على التوالي وان مسح البطالة لعام 2006 وصلت العمالة الناقصة الى 10.38% وقد ارتفعت عام 2008 الى 28.27% حيث سجلت (15.1%)في سنة 2009 بسبب إعادة الدولة للعمل على تخفيض البطالة من خلال توظيف اعداد كثيرة من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة وخاصة وزارة الدفاع والداخلية وفي سنة 2016 بلغت نسبة البطالة 10.82% بسبب هجرة المواطنين لخارج البلاد بحثا عن العمل وفي عام 2017 بلغت نسبة البطالة لعدد السكان في العراق الى 10.90% ،وفي عام 2018بلغت نسبة البطالة 22.6% اما في عام 2019 فقد بلغت نسبة البطالة (13.8) نتيجة ايقاف الكثير من المشاريع والفعاليات الاقتصادية وسوء الادارة وتفشي الفساد والظروف الصعبة التي يمر بها البلاد المتمثلة باجتياح تنظيم داعش مناطق واسعة من البلاد مما انعكس سلبا على واقع سوق العمل في العراق يتضح لنا من خلال المخطط (١) التالي :

شكل (١) معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2019.

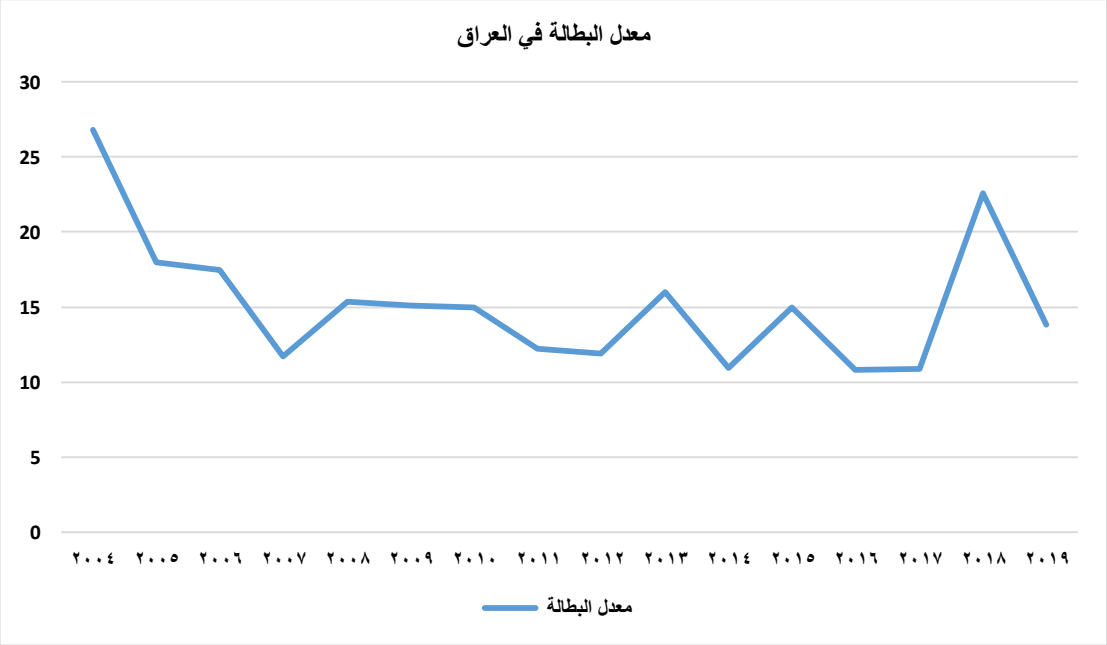

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(٢)

المبحث الثالث : اولا: تحليل اثر الائتمان المصرفي على البطالة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩

جدول (٣) اثرالائتمان المصرفي في البطالة في العراق للمدة 2004-2019:

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي	معدل البطالة %
2004	824.00000	26.8
2005	17170000	17.97
2006	26648980	17.5
2007	34590200	11.70
2008	45874540	15.34
2009	51.761.902	15.1
2010	51.512.430	15
2011	59.376.530	12.2
2012	72.612.870	11.92
2013	83.619.140	16
2014	85.031.450	10.95
2015	77.285.830	15
2016	70.461.720	10.82
2017	65.604.190	10.90
2018	63.823.570	22.6
2019	67.322.330	13.8

المصدر :البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي الاحصائي ، التقارير السنوية ، سنوات متفرقة .

ان الايدي العاملة قد استقطبت من النشاط الزراعي الى نشاط اخر كالشرطة والجيش مما ادى الى انخفاض معدل البطالة خلال عام 2005 ، اما في عام 2006 ارتفع الائتمان المصرفي مما

أدى الى انخفاض معدل البطالة نتيجة اثر الائتمان في منح فرص عمل للعاطلين من خلال زيادة الاستثمارات التي ساعدت على استيعاب عد كبير من العاطلين عن العمل ، اما في عام 2008 فقد ارتفعت نسبة البطالة على الرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة ارتفاع نسبة البطالة الناقصة ، وفي عام 2009 فقد انخفضت نسبة البطالة بسبب توظيف الكثير من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة اما في عام2011 فقد شهد الاخر انخفاضا في معدلات البطالة نتيجة لارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح ، الاانها ارتفعت نسبتها في عام 2013 على الرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وانخفاض أسعار النفط مما أدى الى غلق الكثير من المعامل بسبب انخفاض الطلب على السلع المحلية ، وفي عام 2014 استمر الائتمان بالارتفاع وانخفاض نسبة البطالة نتيجة فتح باب التعيين للعاطلين في صفوف القوات الأمنية للحرب على عصابات داعش ، واستمر بالانخفاض بسبب سيطرة داعش على عدة فروع للمصارف الواقعة ضمن المناطق المسيطر عليها من قبلهم ، اما عام 2016 استمر الائتمان بالانخفاض الاانه بنفس الوقت استمرت معدلات البطالة بالانخفاض بسبب هجرة عدد كبير من المواطنين الى الخارج بحثا عن العمل ، واستمر الائتمان المصرفي بالانخفاض حتى عام 2019 فقد ازداد معدل الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف التجارية مما أدى الى انخفاض معدل البطالة بسبب التوسع بالاستثمارات التي استوعبت عدد كبير من العاطلين عن العمل .ونلاحظ من خلال ذلك وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي ومعدل البطالة أي كلما زاد منح الائتمان ازداد اقبال المستثمرين لسوق العمل مما يدفع الى انخفاض معدل البطالة الا في حالات استثنائية يكون فيها الائتمان المصرفي مرتفع ومع ذلك فان نسبة البطالة تبقى مرتفعة كالحروب او القرارات التي يتخذها أحيانا البنك المركزي الغير مدروسة التي تؤدي الى ارتفاع البطالة في العراق .وعلى الرغم من ذلك فان التفكير الاقتصادي لاينظر الى البطالة على انها ظاهرة رئيسية تستحق اهتماما خاصا مادام النظرية ترى ان النظام الاقتصادي الحر كفيل بتهيئة فرص عمل لكل فرد يرغب بالعمل بمستوى الاجر السائد . فعند وجود نسبة من البطالة فان آلية السوق تتكفل باستمرار لايجاد القوى المضادة التي تعمل بموجبها على انهاء البطالة ، لكن فيما بعد فقد اختلف الامر تماما فمشكلة البطالة ليست ظاهرة بسيطة تصاحب التطورات الاقتصادية ، وانما هي مشكلة اقتصادية خطيرة إضافة الى كونها ظاهرة اجتماعية وكذلك سياسية ومن خلال ذلك ظهر العجز في ميزانيات الدولة وتزايد معدل الضرائب وتم تقييد الاستيراد وإعادة التصدير .

مخطط (٢) اثر الائتمان المصرفي في معدل البطالة

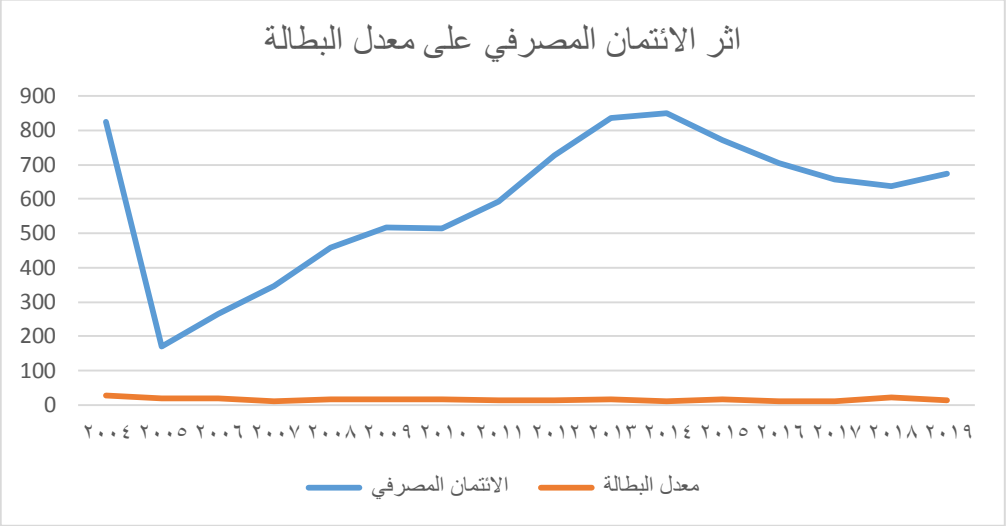

المخطط من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

ثانيا : تحليل الانموذج القياسي:

أولا: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية: (Stationary of time series)

تم اختبار إستقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج (Eviews10) بالاعتماد على اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) للبحث عن استقرارية السلاسل الزمنية وهل كانت تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) وكذلك تحديد رتبة تكاملها(Integrated rank) ، وبعد إجراء الاختبار على السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات،

ثالثاً: تقدير إنموذج العلاقة بين المتغير التابع البطالة (UN) والمتغير الأئتمان المصرفي (BC)

١- اختبار علاقة التكامل المشترك (Co-Integration):

يوضح الجدول (٤) نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك البطالة والإئتمان المصرفي وكما يأتي:

جدول (٤) يوضح نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين البطالة والإئتمان المصرفي وفق منهجية انكل وكرانجر Engle-Granger

المتغيرات	احصاءة tau	القيمة الاحتمالية P- Value	احصاءة Z	القيمة الاحتمالية
UN	-2.320163	0.3724	-17.63621	0.0639
BC	-1.720740	0.6697	-5.753999	0.6584

- المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

جدول (٥)نتائج اختبار مدى جودة التكامل المشترك بين بين البطالة والإئتمان المصرفي وفق منهجية جوهانسون Johansen

Date: 07/03/21 Time: 11:35				
Sample (adjusted): 2005Q2 2019Q4				
Included observations: 59 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: UN BC				
Lags interval (in first differences): 1 to ٤				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.118153	14.59045	15.49471	0.0681
At most 1 *	0.114462	7.172004	3.841466	0.0074
Trace test indicates 1 cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلحظ من نتائج جدول (٤) ان القيم الاحتمالية (P- Value) لاحصاءة (tau) واحصاءة (Z) جميعها اكبر من مستوى المعنوية (5%) ولكن نلاحظ من جدول (٥) وجود تكامل مشترك بين البطالة والإئتمان المصرفي (وجود تجمع مشترك واحد عند مستوى معنوية(0.05) لان اختبار الأثر يشير الى وجود تكامل مشترك لان λ_{trace} اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة (0.05) في الحالة الأولى وهذا يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية. وبالتالي يكون عدد متجهات التكامل المشترك هو (r =1) مما يفسر تزامن المتغير المفسر الأئتمان المصرفي مع المتغير التابع البطالة أي تواجد توليفة خطية ساكنة بينهما، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها . ومما سبق نستنتج وجود علاقة توازنية الطويلة الأجل يمكننا تقديرها باستعمال إنموذج متجه تصحيح الخطأ(ECVM) .

١- إنموذج متجه تصحيح الاخطاء (ECVM)

بعد ان تبين ان جميع المتغيرات الداخلة في الإنموذج القياسي استقرت عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية (5%) بوجود القاطع او بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع وبدون اتجاه عام. ونظراً لسكون جميع المتغيرات عند الفرق الاول I(1) ، عليه يمكن القول بان البيانات تكاملت عند

المرتبة الاولى، ولكن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات من الدرجة الاولى وتأتي الآن خطوات تقدير إنموذج متجه تصحيح الأخطاء كما يأتي:

أولاً: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Lags Intervals) :لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج تصحيح الخطأ (ECVM) سيتم الاعتماد على فترات التباطؤ الزمني المحددة وفق إنموذج متجه الانحدار الذاتي باستعمال المعايير الخاصة بالمقارنة عن طريق برنامج (Eviews10) وكانت النتائج كما في الجدول (٦) الآتي:

جدول (٦)يوضح معايير تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لانموذج ECVM بين البطالة والإئتمان المصرفي

فترة الأبطاء	AICمعيار اكايكي	SCمعيار شوارتز	HQمعيار حنان-كوين
0	38.42243	38.49348*	38.45011*
1	38.55819	38.77134	38.64122
2	38.69358	39.04883	38.83196
3	38.82868	39.32603	39.02241
4	38.36162*	39.00107	38.6107
5	38.49921	39.28075	38.80364

- المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews10)

نلاحظ من جدول (٦) ان النتائج تشير الى ضرورة اخذ اربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه الانحدار الذاتي. لذا سيتم الاعتماد على (٤) فجوات زمنية و(١) تكاملات مشتركة عند تقدير إنموذج تصحيح الاخطاء(ECVM).

ثالثاً- تقدير إنموذج ECVM:

بالنظر الى معايير تحديد فترة التباطؤ الزمني في جدول (٦) سنختار أربعة فجوات زمنية عند تقدير إنموذج متجه تصحيح الاخطاء بمتجه واحد، ويعطي الجدول (٧) نتائج تقدير انموذج EVCM(4) كالآتي:

جدول (٧)المعاملات المقدرة لإنموذج (EVCM)

Vector Error Correction Estimates		
Date: 07/03/21 Time: 11:45		
Sample (adjusted): 2005Q4 2019Q4		
Included observations: 57 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
Cointegrating Eq:	CointEq1	
DDUN(-1)	1	

DDBC(-1)	-2.07E-08	
	-1.00E-07	
	[-0.20206]	
C	0.09859	
Error Correction:	D(DDUN)	D(DDBC)
CointEq1	-0.7531	208344
	-0.23337	-493385
	[-3.22700]	[0.42227]
D(DDUN(-1))	0.425982	-118111
	-0.16998	-359357
	[2.50610]	[-0.32867]
D(DDUN(-2))	0.071637	-226948
	-0.17451	-368937
	[0.41050]	[-0.61514]
D(DDUN(-3))	0.304932	-84138.2
	-0.14142	-298985
	[2.15619]	[-0.28141]
D(DDUN(-4))	-0.2941	-17781.8
	-0.14154	-299238
	[-2.07786]	[-0.05942]
D(DDBC(-1))	-2.10E-08	0.005744
	-7.20E-08	-0.15209
	[-0.29175]	[0.03776]
D(DDBC(-2))	4.06E-08	-0.86357
	-7.20E-08	-0.15215
	[0.56472]	[-5.67579]
D(DDBC(-3))	-2.05E-08	0.00562
	-7.20E-08	-0.15152
	[-0.28551]	[0.03709]
D(DDBC(-4))	3.15E-08	-0.15134
	-7.20E-08	-0.15152
	[0.43936]	[-0.99880]
C	-0.0196	32261.14

	-0.35297	-746227
	[-0.05552]	[0.04323]
R-squared	0.518413	0.559465
Adj. R-squared	0.426194	0.475107
Sum sq. resids	332.735	1.49E+15
S.E. equation	2.660727	5625143
F-statistic	5.621553	6.632056
Log likelihood	-131.162	-961.319
Akaike AIC	4.953049	34.08136
Schwarz SC	5.311479	34.43979
Mean dependent	0	0
S.D. dependent	3.512512	7764229
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.97E+14
Determinant resid covariance		1.34E+14
Log likelihood		-1088.82
Akaike information criterion		38.9762
Schwarz criterion		39.76475

– المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

وبذلك يمكن كتابة نماذج ECVM(4) كالآتي:

D(DDUN) = C(1)*(DDUN(-1) - 2.07327706169e-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + C(2)*D(DDUN(-1)) + C(3)*D(DDUN(-2)) + C(4)*D(DDUN(-3)) + C(5)*D(DDUN(-4)) + C(6)*D(DDBC(-1)) + C(7)*D(DDBC(-2)) + C(8)*D(DDBC(-3)) + C(9)*D(DDBC(-4)) + C(10)

D(DDBC) = C(11)*(DDUN(-1) + 2.07327706169e-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + C(12)*D(DDUN(-1)) + C(13)*D(DDUN(-2)) + C(14)*D(DDUN(-3)) + C(15)*D(DDUN(-4)) + C(16)*D(DDBC(-1)) + C(17)*D(DDBC(-2)) + C(18)*D(DDBC(-3)) + C(19)*D(DDBC(-4)) +C(20)

وبعد تحديد المعادلات التقديرية بموجب انموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الرابعة نقوم بتقدير هذه المعادلات بموجب طريقة المربعات الصغرى وكما مبين في جدول (٨)

جدول(٨) المعاملات المقدرة بموجب طريقة المربعات الصغرى لإنموذج EVCM(4)

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 07/03/21 Time: 11:49				
Sample: 2005Q4 2019Q4				
Included observations: 57				
Total system (balanced) observations 114				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.7532	0.233374	-3.22745	0.0017
C(2)	0.426051	0.169978	2.506503	0.0139
C(3)	0.071939	0.174509	0.412237	0.6811
C(4)	0.304999	0.141422	2.156662	0.0336
C(5)	-0.29379	0.141541	-2.07564	0.0407
C(6)	-2.10E-08	7.19E-08	-0.29171	0.7712
C(7)	4.11E-08	7.20E-08	0.571742	0.5689
C(8)	-2.05E-08	7.17E-08	-0.28544	0.7759
C(9)	0.244099	0.151432	2.153431	0.0231
C(10)	-0.01962	0.35297	-0.0556	0.9558
C(11)	208344	493385.1	0.422275	0.6738
C(12)	-118111	359357.1	-0.32867	0.7431
C(13)	-226948	368936.7	-0.61514	0.5399
C(14)	-84138.2	298984.7	-0.28141	0.779
C(15)	-17781.8	299238	-0.05942	0.9527
C(16)	0.005744	0.152093	0.037765	0.97
C(17)	-0.86357	0.152149	-5.67579	0
C(18)	0.00562	0.151517	0.037088	0.9705
C(19)	-0.15134	0.151517	-0.9988	0.3205
C(20)	32261.14	746226.9	0.043232	0.9656
Determinant residual covariance		1.34E+14		
Equation: D(DDUN) = C(1)*(DDUN(-1) - 2.07327706169E-08*DDBC (-1) +				
0.0985901663813) + C(2)*D(DDUN(-1)) + C(3)*D(DDUN(-2)) + C(4)				
*D(DDUN(-3)) + C(5)*D(DDUN(-4)) + C(6)*D(DDBC(-1)) + C(7)				

***D(DDBC(-2)) + C(8)*D(DDBC(-3)) + C(9)*D(DDBC(-4)) + C(10)**			
Observations: 57			
R-squared	**0.518412**	**Mean dependent var**	**0**
Adjusted R-squared	**0.426193**	**S.D. dependent var**	**3.512512**
S.E. of regression	**2.660729**	**Sum squared resid**	**332.7355**
Durbin-Watson stat	**1.843568**		

Equation: D(DDBC) = C(11)*(DDUN(-1) + 2.07327706169E-08*DDBC(-1) +			
0.0985901663813) + C(12)*D(DDUN(-1)) + C(13)*D(DDUN(-2)) +			
C(14)*D(DDUN(-3)) + C(15)*D(DDUN(-4)) + C(16)*D(DDBC(-1)) +			
C(17)*D(DDBC(-2)) + C(18)*D(DDBC(-3)) + C(19)*D(DDBC(-4)) +			
C(20)			
Observations: 57			
R-squared	**0.559465**	**Mean dependent var**	**0**
Adjusted R-squared	**0.475107**	**S.D. dependent var**	**7764229**
S.E. of regression	**5625143**	**Sum squared resid**	**1.49E+15**
Durbin-Watson stat	**1.998156**		

- المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

- من جدول (٨) يتضح ان أفضل معادلة مقدرة هي المعادلة :

D(DDUN) = -0.7532*(DDUN(-1) + 2.07327706169E-08*DDBC(-1) + 0.0985901663813) + 0.426051*D(DDUN(-1) + 0.071939*D(DDUN (-2) + 0.304999

*D(DDUN(-3)) -0.29379*D(DDUN(-4)) -2.10E-08*D(DDBC(-1)) + 4.11E-08

*D(DDBC(-2)) -2.05E-08*D(DDBC(-3)) + 0.244099*D(DDBC(-4)) -0.01962

Equation: D(DDUN) = C(1)*(DDUN(-1) - 2.07327706169E-08*DI

+

0.0985901663813) + C(2)*D(DDUN(-1)) + C(3)*D(DDUN(-2)) + C(

*D(DDUN(-3)) + C(5)*D(DDUN(-4)) + C(6)*D(DDBC(-1)) + C(7)

*D(DDBC(-2)) + C(8)*D(DDBC(-3)) + C(9)*D(DDBC(-4)) + C(10)

ذلك لانها حققت اقل خطأ معياري وان قيمة معامل التحديد لها ليست مرتفعة مما يدل على ان الانحدار غير زائف. ومن خلال المعادلة (١) نلاحظ ما يأتي:

١. يعرف البطالة (UN) من خلال هذه المعادلة الخاصة بإنموذج تصحيح الخطأ (VECM) في المدى الطويل والقصير.
٢. يعرف البطالة (UN) في المدى القصير بثابت وباربعة تباطؤات زمنية بالنسبة للأئتمان المصرفي وبالفروق الأولى.
٣. معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرط الكافي اللازم فهو سالب لانه يمثل أثر التكيف اي قوة الرجع او الجذب نحو التوازن من الاجل القصير الى الاجل الطويل ، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف الى مساره وذلك من المدى القصير الى المدى الطويل ومعنوي فنسبة 75.3% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في مدة من الزمن من أجل الرجوع الى الوضع الاتزاني (الوضع الطويل الأجل) ، ومدة الزمن التي يحتاجها هنا معامل تصحيح الخطأ من اجل معرفة الانحراف في البطالة من المدى القصير الى المدى الطويل هي سنة ونصف تقريباً(0.7532/1). كما أن قيمة معامل التصحيح معنوية إحصائياً فالقيمة المحسوبة لـ t اكبر من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة.
٤. هنالك علاقة طردية بين البطالة والإئتمان المصرفي في المدى الطويل وهو أمر منطقي نتيجة زيادة تأثير الإئتمان المصرفي بارتفاع معدل البطالة وبالتالي فزيادة البطالة زيادة حقيقية وظاهرية منفعية لها انعكاسات سواء على القدرة الشرائية للمواطنين (الاستهلاك) او على مستوى المشاريع الجديدة (الاستثمار) ، كما نلاحظ ان معامل الائتمان المصرفي دال احصائياً فمطلق القيمة المحسوبة لـ t اكبر من القيمة الجدولية.
٥. نلاحظ ان قيمة معامل التحديد البالغة (0.52) قيمة ليست بالمرتفعة بشكل عالي مما يدل على ان الانحدار غير زائف. اي ان (52%) من التغييرات في البطالة كانت بسبب الائتمان المصرفي والنسبة الباقية والبالغة (48%) تعود الى متغيرات اخرى خارج حدود الدراسة الحالية.
٦. قيمة F المحوسبة اكبر من قيمة F الجدولية ، ذلك يعني معنوية الانموذج المقدر.

رابعاً: اختبار جودة انموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي:

1- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي(LM-TEST):يعتبر هذا الاختبار من أهم المعايير التي تستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي والجدول(٩) يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول (٩)اختبار الارتباط الذاتي للبواقي لانموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 07/03/21 Time: 14:26		
Sample: 2004Q1 2019Q4		
Included observations: 57		
Prob	LM-Stat	Lags
0.5999	2.753165	1
0.2379	5.521367	2
0.5950	2.781470	3
0.1244	0.982387	4
0.9413	0.778914	5
Probs from chi-square with 4 df.		

المصدر : نتائج مخرجات برنامج (Eviews10) الأصلية

نلاحظ من جدول (٩) ان جميع القيم الاحتمالية غير معنوية لان كل قيمة اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي (No Serial correlation)مما يدل على جودة الأنموذج المقدر.

٢- اختبار عدم التجانس (White-TEST) : يكشف هذا الاختبار عن عدم ثبات قيمة تباين الخطأ العشوائي والجدول(١٠) يبين نتائج هذا الاختبار

جدول (١٠) اختبار التجانس لانموذج تصحيح الاخطاء بين البطالة والائتمان المصرفي

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: Includes Cross Terms		
Date: 07/03/21 Time: 14:29		
Sample: 2004Q1 2019Q4		
Included observations: 57		
Joint test:		
Prob.	Df	Chi-sq
1.0000	99	38.08198

من خلال جدول (١٠) نلاحظ ان القيمة الاحتمالية اكبر من 5% وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تنص على ان سلسلة البواقي لها تباين متجانس وبالتالي فان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ولا من مشكلة عدم تجانس التباين.

٣- اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج : يقدم هذا الاختبار الاستقرارية الكلية للانموذج والشكل رقم (١) يبين ذلك

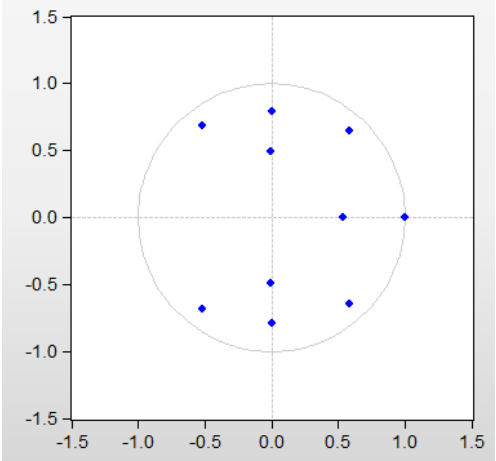

شكل (١) نتائج اختبار مقلوب الجذور الاحادية لصلاحية الانموذج

نلاحظ من الشكل (١) ان جميع النقاط داخل حدود الهدف في الدائرة وقيمتها اقل من او تساوي 1 وبالتالي فإن انموذج ECVM ككل مستقر.

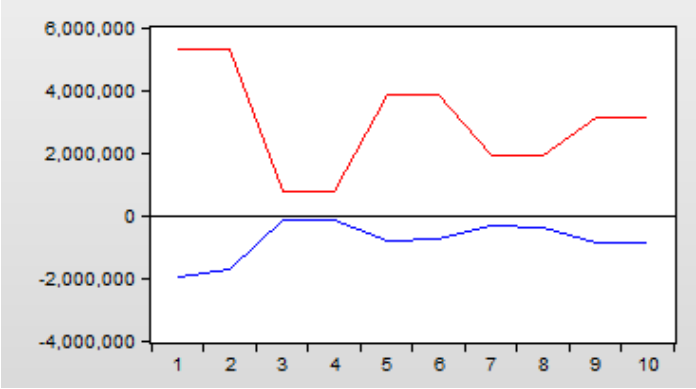

شكل (٢) استجابة البطالة لصدمات الائتمان المصرفي لعشرة سسنوات مقبلة

نلاحظ من الشكل(٢) ان حدوث صدمة ايجابية بـ 1% في الائتمان المصرفي تؤدي الى استجابة فورية ايجابية متزايدة باستمرار في معدل البطالة في الفترة ١-٧ سنة وتتراجع بشكل طفيف في الفترة ٨-٩ بنسبة 5%.

الاستنتاجات :

١- وجود تكامل مشترك بين البطالة والإئتمان المصرفي لان اختبار الأثر يشير الى وجود تكامل مشترك لان λ_trace اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05 في الحالة الأولى وهذا يدل على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك للسلسلة الزمنية . وبينت قيمة

معامل التحديد بلغت (0.55) أي ان الائتمان المصرفي يفسر نسبة (55 %) من التغييرات الحاصلة في الناتج المحلي

٢- وجود علاقة طردية بين البطالة والإئتمان المصرفي في المدى الطويل نتيجة زيادة تأثير الإئتمان المصرفي بارتفاع معدل البطالة وبالتالي فزيادة البطالة زيادة حقيقية وظاهرية منفعية لها انعكاسات سواء على القدرة الشرائية للمواطنين (الاستهلاك) او على مستوى المشاريع الجديدة(الاستثمار). وقيمة معامل التحديد البالغة (0.52) اي ان (52 %) من التغيرات في البطالة كانت بسبب الائتمان المصرفي

التوصيات ١.يجب ان تكون دراسة المخاطر جزء من عملية اتخاذ القرار للمصرف ، وتاهيل موظفو المصرف وتناسب أوقات تسديد القروض مع التدفقات النقدية للمقترض وتطابق حجم القرض مع حاجة المقترض والقيام بمراقبة أوضاع المقترض .

٢.ينبغي ان يكون زيادة الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية ان تكون عامل مساعد في تقليل نسبة البطالة المتزايدة في العراق من خلال تقديم الائتمان بتجاهات ومسارات محفزة لتشغيل الايدي العاملة.

٣.التقليل من الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية او المشاريع الغير ناجحة ذات جدوى اقتصادية غير جيدة مما يضمن الاستقرار الاقتصادي داخل البلد للحد من مستوى التضخم والمحافظة على التوازن.

المصادر: اولا: كتب

١.البراوي ، راشد ،الموسوعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ،طبعة ١ ،١٩٧١ .

٢.ألوزني خالد واصف ، الرفاعي ، احمد حسين ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر ، الطبعة الحادية عشر ٢٠١٤.

٣.ساملسون ، بول ، هاوس ، وليام نورد ، الاقتصاد ، ترجمة هشام عبدالله ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن ، مطبعة اهلية ٢٠٠١ .

٤.رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ١٩٧٨سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت .

٥.عبد الحسين جليل الغالبي ، كاظم سعد الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، النجف ، كانون الثاني ٢٠١٦.

٦.عبد الرحمن يسرى احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٧١.

٧.محمد طاقة ، حسين عجلان حسن ، اقتصاديات العمل ، اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨.

ثانيا:دراسات وبحوث

١.حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الحادية عشر ، العدد ٣٢ المجلد ٩ سنة ٢٠١٥.

٢.فلاح خلف الربيعي ، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦.

٣.روابح ، عبد الباقي ، البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر مجلة العلوم الانسانية ، جامعة قسنطينة١ العدد ٣٧ ، ٢٠١٢.

٤.الشويهدي، فوزي علي ، نشرة التجارة والتنمية للمصرف الليبي حول الائتمان المصرفي ،٢٠٠٣، الصفحة الالكترونية http:www.Bankofcd.com/page. asp? page = 264

٥.بن عاشور ليلى ، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة ٢٠٠٩.

٦.مي حمودي عبد الله الشمري ، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠١٣ وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة عدد ، سبعة وثلاثون ٢٠١٣.

ثالثا:رسائل واطاريح١.جليلة مصعور ، اطروحة دكتوراه ، مسؤولية البنك عن الائتمان المصرفي في القانون الجزائري ، جامعة باتنة ١- / كلية الحقوق والعلوم السياسية٢٠١٦

رابعا:التقارير١ .البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي ، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠.

٢.البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي ، الجهاز المركزي للإحصاء ٢٠١٠

٣.منظمة العمل العربية سياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية ، مكتب العمل الدولي ، ٢٠٠٣